

العبرة من واقعة عامر الفاخوري



عموماً، يمكن لكل الأطراف اللبنانية أن تستفيد من الدرس. فإن كان عامر الفاخوري مجرماً، فليكن واحداً من المجرمين الكثر، الذين أفلتوا من العقاب. والرجل، الآن، يمزج بدرجة متقدمة من المرض الخبيث. لكن العبرة طازجة ويمكن الاستفادة منها، لكي يتواضع كل ذي خطاب يتجاوز بكثير حقائق القوة، وفي وصف عنفوانه، عندما يتعلق الأمر بمسائل الداخل الوطني والهيمنة، لكنه يتحسس هذه الحقائق، عندما يتصل الأمر بالتحديات الخارجية.

سراح الفاخوري لا يعترف أن الإجراء الذي توقعه جميع اللبنانيين، لم يطرأ على ذهنه.

ساسة "الثنائي الشيعي" ومعهم رئيس الجمهورية، أرادوا جعل الواقعة المثيرة لوجه سريالية أو كرنفالا. والثنائي لا يريد أن يعترف، أن مفردات الخطاب العاطفية شيء، ووقائع القوة شيء آخر. فلبنان، بلد متعثر موضوعياً وعلى شفا سقوط اقتصادي مثلما أشار إلى ذلك رئيس الحكومة نفسه. فلو أنهم تحلوا بالشجاعة واعترفوا بعدم قدرتهم على رد طلب واشنطن وضغوطها؛ لكان ذلك أكرم لهم، لأن ضعف الأوطان واقتصادها وقدرتها على مواجهة الرياح العاتية، لا يصنعها شخص أو مجموعة أشخاص في مواقع سلطة راهنا. فهذه ظواهر تنشأ بالتراكم، ولن يلام مسؤول يقول إنني ساؤدي واجبي، لكنني الآن، وفي هذه المسألة أو تلك، لا أستطيع!

بكاميرات هواتفهم، مشهد المروحية وهي تتبحر في سماء بيروت.

ولو كان خطاب المقاومة، في تلك اللحظات، موصولاً بالفعل المقاوم، لكانت المروحية عجزت - على الأقل - عن الهبوط على سطح السفارة الأميركية وهربت، ولكانت السيناتور جيان شاهين، التي تفرغت لقضية الفاخوري، لم تجد لها طريقاً. فهي واحدة من أشد الموالين لجورج بوش الابن منذ وقت غزو العراق، وهي من أكثر أعضاء الكونغرس تطرفاً ضد العرب.

ومن الأرجح، أن هناك في بطن المفاجأة، حفيظة أخرى، وهي أن الرئيس اللبناني، الجنرال ميشال عون، حليف "حزب الله" كان على علم بالسيناريو كله، ووافق عليه، بالرغم من إنكاره، وربما أبلغ سنده وحليفه "حزب الله" بما اضطر إلى التساهل فيه. فالمسؤولون اللبنانيون يتكرو، وحتى القاضي الذي أطلق

إلى سطح السفارة الأميركية؛ يرتسم الفارق بين الخطاب العاطفي - إن لم نقل "الجعجة" - ووقائع السياسة وغوايتها، وبخاصة عندما يكون منحاها، الضغط الأميركي على النظام اللبناني وعليه شخصياً. فقد حدث أنه حصل ذات يوم على تاشيرة قانونية لزيارة الولايات المتحدة، وقبل أن يسافر، تلقى مكالمات هاتفية من أحد موظفي الدولة في واشنطن، يبلغه أنه غير مرحب به في الولايات المتحدة. وهنا يكون الافتراض قائماً، بأن أحد المسؤولين اللبنانيين، عرض عليه تسوية قضية منع سفره إلى الولايات المتحدة، ضمن الصفقة، فارتضى أن يشارك من غير موقع الاختصاص في القاضي، وأن يُطلق المشتبه به، حتى لو أدى ذلك إلى إغضاب جماعته!

هنا، ربما نخطف، أيضاً في القول إنه اغضب جماعته. فالكثير من اللبنانيين، في محيط السفارة الأميركية، التقطوا

وعندما يجري تفعيل القانون، في بلد يرتتهن، تماماً، إلى أصحاب خطاب ذي مطلقات قصوى مضادة للسياسة الأميركية؛ يصبح الأمر جديراً بالتأمل العميق وأخذ العبرة، لاسيما وأن الفريق الكبير الذي اشتغل على تخليص الفاخوري من أي محاكمة، لم يكن مركزاً على القضية اللبنانية وإنما على رجال السياسة. ولهذا كان من بين أوائل الذين شكرتهم أسرة الفاخوري، السفارة الأميركية لدى لبنان. وهذه لم تجتهد في الاتصال مع قضاة وإنما مع ساسة، وعلى من رئيس الجمهورية فما دون.

وجاءت المفاجأة في سرعة حسم الأمر لصالح الطرف الأميركي، في الوقت الذي ظن فيه الناس البسطاء أن القضية ستدخل فصولاً من التنازع والتجاذب، على الصعيدين، الداخلي اللبناني، وعلاقة لبنان بالولايات المتحدة الأميركية، لاسيما وأن أولياء الدم أو أولياء الجرح، في لبنان، هم الثنائي الشيعي حصراً، ممثلاً في "حزب الله" ذي الخطاب المرعد، و"حركة أمل" المساندة له في الحديث عن صلابة المقاومة وحققها في الغلبة السياسية تبعاً للغلبة العسكرية؛ اللافت أن عملية المفاجأة اكتملت بمفارقتين، الأولى أن رئيس هيئة القضاء العسكري، التي قررت إطلاق الفاخوري في عملية تحاليل قضائي مفتعلة، هو العميد حسين عبدالله، وهو شيعي أولاً، ويتحدر - ثانياً - من بلدة "الخيام" نفسها، مسرح الجرائم التي اتهم فيها الفاخوري، وثالثاً هو الرجل نفسه الذي هلت له الصحافة اللبنانية الموالية لـ "حزب الله" في منتصف العام 2018 كبطل استطاع أن يسجل موقفاً وطنياً ثانياً، بعد الذي سجله في العام 2014 عندما أصدر بحق الصحافية اللبنانية حينئذ غدار حكماً يقضي بسجنها ستة أشهر على خلفية ما قالته عن الجيش اللبناني في محاضرة ألقاها في واشنطن. وكان الموقف الثاني، الذي استوجب التهليل، حكمه على امرأة لبنانية في العام 2018 بالسجن، لأنها وهي تروي قصتها؛ تفلقت بكلمة "إسرائيل" فقاطعها عبدالله حسين قائلاً "ليس عندي أي شيء اسمه إسرائيل.. إنها فلسطين المحتلة".

اليوم، عندما يكون هذا القاضي العسكري المزايد في حلبة الكلام، هو نفسه الذي يتبجح للفاخوري الوصول



ترمز عملية التدخل الأميركي المشهود، لإجلاء عامر الفاخوري من لبنان، إلى البون الكبير بين كلام العاطفة ووقائع السياسة. فالرجل متهم بجرائم قتل وتعذيب، في سجن الخيام، في الفترة بين عامي 1980 و1990 إبان سيطرة جيش أنطوان لحد على الجنوب بدعم إسرائيلي. وجاء إجلاؤه، بمروحية أميركية، من مبنى السفارة الأميركية، في إهاب مفاجأة صادمة، لمن أظنوا في الحديث عن خيانة المذكور.

ساسة «الثنائي الشيعي» ومعهم رئيس الجمهورية، أرادوا جعل الواقعة المثيرة لوجه سريالية أو كرنفالا. والثنائي لا يريد أن يعترف، أن مفردات الخطاب العاطفية شيء، ووقائع القوة شيء آخر

وعلى الجانب الآخر، أحس الأميركيون بنشوة النصر، باعتبارهم انقذوا رجلاً يحمل الجنسية الأميركية وموالياً لإسرائيل، وجنوداً لإطلاقه، وزراء وسفراء وجرنالات ومحامين وأعضاء كونغرس من الحزبين، كان على رأسهم جميعاً السيناتور جيان شاهين، عقيلة السياسي الأميركي من أصل لبناني بيل شاهين، والسيناتور تيد كروز.

إطلاق عامر الفاخوري، لتمكينه من الهرب، له مفرزاه في السياسة، فقد امتنشق فريق العمل الأميركي؛ قانوناً أميركياً أسوء "قانون التسامح الصفري" الذي ينص على فرض عقوبات على المسؤولين اللبنانيين الضالعين في اعتقال أي مواطن أميركي في لبنان، أو الإساءة إليه.

تركيا والفصائل المسلحة في سوريا: حليف الأمس عدو اليوم

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

جزئياً أو كلياً، وربما يشن حرباً شاملة على المعارضة السورية التي لاطما تغنى بدعمها.

هناك من يقول إن المعارضة التي شاهدها العالم تقطع الطريق على الدوريات الروسية التركية المشتركة على الطريق الدولية "أم - 4"، كانت مجرد مسرحية افترضتها أنقرة لكسب المزيد من الوقت في مفاوضاتها مع الأميركيين والأوروبيين حول الوضع في الشمال السوري. نجحت أنقرة في مساعها بكسب الوقت، ولكن نتائج حوارها مع الطرفين لم تصل إلى النتائج المرجوة التي يمكن أن تدفع باردوغان نحو تمزيق اتفاق موسكو والعودة إلى مربع الصفر في الحديث مع الروس.

منح الروس الأتراك مزيداً من الوقت لتنفيذ اتفاق موسكو بعد دورياتهم المشتركة الفاشلة على الطريق الدولية "أم - 4" قبل أيام. ولكن لن يكون السقف الزمني هذه المرة كما كان في أعقاب اتفاق سوتشي الذي دار حول ذات بنود اتفاق موسكو، ووقع في شهر سبتمبر من العام 2018. بعد اتفاق سوتشي تمهل الروس وصبروا على ماطلة أنقرة في تنفيذ الاتفاق لأشهر كثيرة، ولكن اليوم تغيرت المعادلة ولا يمتلك الروس أنفسهم رفاهية الوقت ليمنحوه للأتراك مجاناً ودون مقابل.

هو تمهل وتعقل خبيث يمارسه الروس في إدلب لوقت محدود ليس كرمي لعيون الأتراك، ولا حسن أخلاق منهم. وإنما يريدون أن ينجسوا لأردوغان وللعالَم بأن الإرهابيين الذين يحاربونهم في إدلب لا صديق لهم ولا يمكن التفاوض معهم، ولا ينفع معهم سوى لغة السلاح. المشكلة أن نسبة يسيرة من معارضي اتفاق موسكو مدنيون وليس من بينهم من هو مصنف على قوائم الإرهاب الأممية. ولكن ما إن تدور رحى الحرب حتى يسقط هؤلاء أول ضحاياها وأكثرهم. أما الإرهابيون فدائماً يجدون السبيل للبقاء على قيد الحياة.

من البلاد. وتقول الممانعة السورية مجازاً لأنها في شق كبير منها ترتبط بدول عربية وغربية. خاصة وأن الاتفاق الأخير بين الطرفين ينطوي على كثير من النقاط الغامضة التي قيل إنها تشمل الكثير من البنود غير المعلنة، والتي من شأنها أن ترسي تفاهات روسية تركية كثيرة على امتداد الشمال السوري.

استمرار معارضة الاتفاق يعني أن حلفاء الأمس بالنسبة إلى تركيا يمكن أن ينقلبوا إلى أعداء في المستقبل القريب. وهذا الخيار بحد ذاته مقلق بالنسبة إلى أنقرة إلى حد يستدعي كل هذا الحشد العسكري الذي جاءته به إلى إدلب خلال الشهرين الماضيين. فالانقلاب على الفصائل المسلحة وراعاتهم شمال غرب سوريا لن يمر مرور الكرام هناك. وربما يضطر نظام أردوغان إلى القوة

يزال الحوار حتى الآن هو لغة أنقرة في التفاهم مع الراضين للاتفاق من الفصائل، ومع الذين يدعمون رفضهم من الدول العربية والغربية.

الخيار العسكري في التعامل مع هذا الرفض يبدو وارداً. يمكن لأنقرة ببساطة أن تغض الطرف عن عملية عسكرية روسية سورية إيرانية مشتركة تعيد إلى دمشق كل المناطق الواقعة جنوب الطريق الدولية "أم - 4" على الأقل، ثم تتكفل هي بالتقدم بجيشها إلى الجانب الشمالي من الطريق لترسم حدود الاتفاق مع الروس بقوة السلاح، شاء من شاء وأبى من أبى من المعارضة السورية.

ثمة من يقول إن الأتراك يتوقعون مثل هذه الممانعة السورية لاتفاقها مع الروس في الزاوية الشمالية الغربية

والفصائل في إدلب لفتح الطريق الدولية "أم - 4". وهو أيضاً ما قاله الروس للاتراك بعد الدورية الأولى الفاشلة التي حاولوا تسييرها معهم على تلك الطريق منتصف الشهر الجاري تنفيذاً لاتفاق موسكو. والسؤال الأساسي الآن هو: كيف ستتعامل أنقرة مع الرفض السوري للاتفاق إن جاز التعبير؛ وأين يمكن أن تذهب في سبيل إقناع حلفاء الأمس من المسلحين بأن هذا الاتفاق يجب أن ينفذ مهما كلف الأمر؟ من المعروف أن بعض الفصائل المسلحة في إدلب لا تدين بالولاء تماماً للاتراك. ويبدو أيضاً أن شققات لجبهة النصرة، المصنفة على قوائم الإرهاب الأممية، قد تمردت على الرعاية التركية إلى حد ما ولغاية ما في نفس يعقوب كما يقال. على الرغم من هذا لا



فشل تطبيق البند الخاص بتسيير الدوريات المشتركة على طريق "أم - 4" الدولية بين اللاذقية وحلب في سوريا، يعني انهيار اتفاق موسكو للهدنة بين الروس والأتراك في محافظة إدلب شمال غرب البلاد. وهذا الانهيار يعيد الأمر إلى مربع المواجهة بين الطرفين، ويضع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في حرج أمام الرأي العام الداخلي من جهة، ويهدد كل مكتسباته التي راكمها في الشمال السوري من جهة أخرى.

الحل الوحيد أمام الأتراك هو تشغيل الطريق الدولية "أم - 4" تحت رعايتهم ورعاية الروس. أما الخيار الآخر واليتم بالنسبة إلى الروس فهو إعادة إحياء العمليات العسكرية في ريف إدلب الجنوبي حتى تمام السيطرة على جميع المناطق الواقعة على جانبي الطريق، بعمق يزيد بكثير عن الكيلومترات الستة التي أقرت كحدود أمنة للطريق وفق اتفاق موسكو الذي أبرم مطلع الشهر الجاري بين أردوغان ونظيره الروسي فلاديمير بوتين.

لم يفلح أردوغان في حشد حلفائه في حلف الناتو ضد الروس قبل اتفاق موسكو، وإن انهار هذا الاتفاق فسيستقبل أكان جنوده القتلى في سوريا بمفرده مرة أخرى. لم تعد تقيد ورقة المهاجرين واللاجئين للضغط على الأوروبيين من أجل دعم عسكري، ولم يعد يرغب الأميركيون بمزيد من الحوار مع الأتراك حول فرض تراجعهم عن صفقة صواريخ "أس - 400" الروسية، التي تثير قلقهم وتمنعهم من تزويد أنقرة بالمضادات الجوية التي تريدها للحرب في سوريا.

كل هذه المعطيات تقول إن الأتراك عليهم التعامل مع الرفض الشعبي

